حالة المعابر في قطاع غزة
2020/11/30 - 2020/11/1

في ظل استمرار تفشي فيروس كورونا داخل قطاع غزة، وتسجيل مئات الإصابات بالفيروس يومياً، عدا عن عشرات الوفيات، تواصل سلطات الاحتلال الإسرائيلية تشديد حصارها غير الإنساني وغير القانوني على القطاع. وترتب على استمرار الحصار للعام الرابع عشر على التوالي تدهور كارثي في الأوضاع الانسانية، وجهاز صحي متهالك، وبنية اقتصادية ضعيفة. كما انعكس تأثير الحصار سلباً على تقديم الخدمات الأساسية لنحو 2 مليون فلسطيني يعيشون أوضاعاً معيشية مترديةٍ في قطاع غزة، الذي يصنف على أنه المنطقة الأكثر اكتظاظاً في العالم.

وقد تسبب الحصار الاسرائيلي في تعميق الأزمات الإنسانية والمعيشية لسكان قطاع غزة، حيث تسبب في رفع نسبة البطالة وانتشار الفقر وانعدام الأمن الغذائي. ويعاني سكان القطاع ارتفاعاً خطيراً في معدلات البطالة بلغت 46%، وترتفع في أوساط الشباب لتصل إلى 63%، كما بلغت نسبة انتشار الفقر 53%، ويصنف أكثر من 62.2% من سكان القطاع بأنهم غير آمنين غذائياً.

القيود على حركة الأفراد

- استمرت خلال شهر نوفمبر القيود على حركة وتنقل سكان القطاع عبر معبر بيت حانون "ايرز"، وقد ازدادت القيود حدة منذ أوائل شهر مارس الماضي بسبب الإجراءات التي فرضتها السلطات الإسرائيلية المحتلة والسلطة الفلسطينية للحد من انتشار فيروس كورونا المستجد Covid 19. فقد مُنعت كافة الفئات التي كان يسمح بمرورها في نطاق ضيق جداً من المرور عبر معبر بيت حانون "أيرز"، وهي: المرضى من ذوي الحالات الخطيرة ومرافقوهم؛ المواطنون الفلسطينيون حملة الجنسية الإسرائيلية؛ الصحفيون الأجانب؛ العاملون في المنظمات الدولية الإنسانية؛ التجار ورجال الأعمال؛ أهالي المعتقلين في السجون الاسرائيلية، وبعض المسافرين عبر معبر الكرامة. وفي المقابل سُمح بمرور عدد من الحالات الإنسانية المحددة بشكل ضيق جداً، ومعظم من سُمح لهم بالمرور هم من المرضى، الذين يعانون من أمراض خطيرة ومستعصية، ولا يوجد لهم علاج في قطاع غزة.

- **المرضى:** قلصت وزارة الصحة الفلسطينية تحويل المرضى للعلاج في الخارج إلى أقصى حد ممكن، وحولت فقط الحالات المرضية بالغة الخطورة، والتي لا يتوفر علاجها نهائياً في قطاع غزة. ووفقاً لمصادر الهيئة العامة للشئون المدنية فقد تمكن 526 مريضاً، يرافقهم 399 من ذويهم من السفر للعلاج في المستشفيات الإسرائيلية أو في مستشفيات الضفة الغربية، بما فيها مدينة القدس المحتلة.

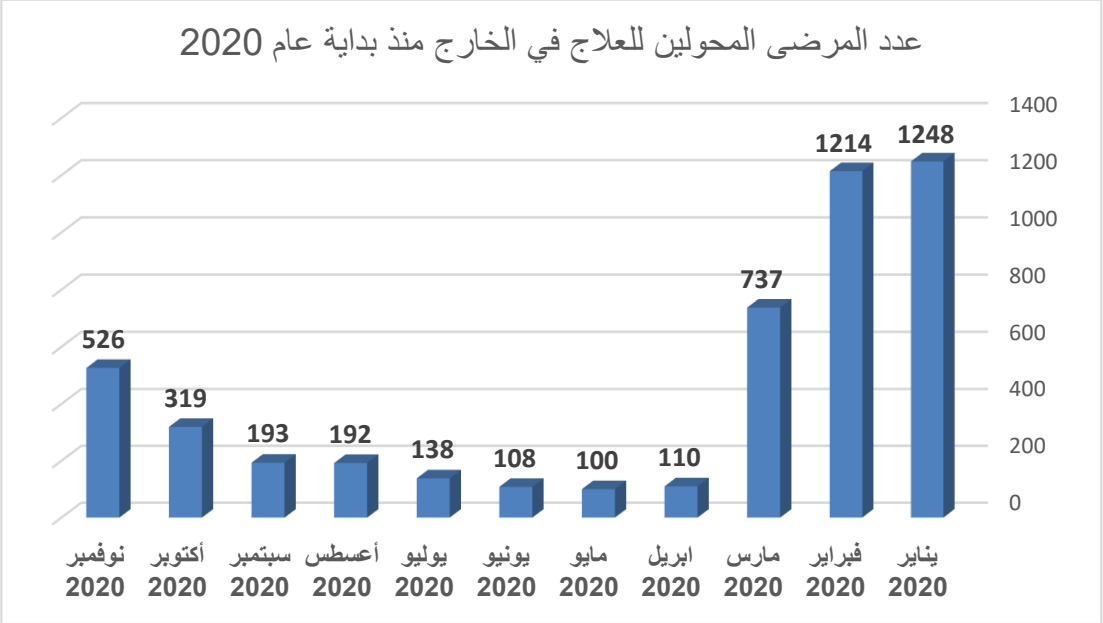

- بتاريخ 2020/11/24، استأنف مكتب التنسيق والارتباط التابع لوزارة الصحة الفلسطينية عمله الخاص بالتنسيق لسفر مرضى القطاع المحولين لتلقي العلاج في مشافي الضفة الغربية والمشافي الإسرائيلية، وذلك بعد وقف السلطة الفلسطينية قرار تجميد علاقاتها مع الحكومة الاسرائيلية، والذي أعلنه الرئيس الفلسطيني محمود عباس بتاريخ 2020/5/20. وعلى أثر ذلك، توقف مكتب منظمة الصحة العالمية عن القيام بمهمة التنسيق لسفر المرضى، والتي كان يقوم بها بصفة مؤقتة منذ 2020/9/6.

- استمرت السلطات الإسرائيلية في فرض القيود على الاحتياجات التي يسمح للمسافر، عبر معبر بيت حانون "ايرز"، باصطحابها معه أثناء اجتياز المعبر، ومن ضمن هذه القيود منع حيازة الأجهزة الالكترونية والكهربائية ومواد التجميل والمواد الغذائية، كما يمنع المسافرون من وضع احتياجاتهم في حقائب ذات عجلات.

- ووفقاً لمصادر الهيئة العامة للشئون المدنية، فقد سمحت السلطات الاسرائيلية خلال شهر نوفمبر لـ 1037 شخصاً بمغادرة قطاع غزة، من بينهم 23 أشخاص حاجات شخصية، 526 مريضاً، 399 شخصاً من مرافقي مرضى، 73 شخصاً من العاملين في المنظمات الدولية (أجانب)، 8 من المواطنين العرب 1948. وقد عاد إلى قطاع غزة 1072 شخصاً، من بينهم 479 مريضاً، 350 شخصاً من مرافقي مرضى، 29 شخصاً حاجات شخصية، 069 أشخاص من العاملين في المنظمات الدولية (أجانب)، 39 من المواطنين العرب 1948، 14 من المعتقلين الذين أطلق سراحهم.

- **زيارات المعتقلين:** لم تسمح سلطات الاحتلال الاسرائيلية خلال شهر نوفمبر لذوي المعتقلين، بزيارة أبنائهم في السجون الإسرائيلية. وينتهك ذلك حق المعتقلين في تلقي التواصل مع ذويهم من خلال الزيارات العائلية، وهو حق مكفول بموجب قواعد القانون الدولي، بما في ذلك اتفاقية جنيف الرابعة.

القيود على حركة البضائع والسلع

- رغم استمرار فرض القيود المشددة على توريد السلع إلى قطاع غزة، سمحت سلطات الاحتلال الإسرائيلية خلال شهر نوفمبر بتوريد 9166 شاحنة، منها 414 شاحنة محروقات، و502 شاحنة مساعدات، و8250 شاحنة بضائع للقطاع الخاص. وقد أغلق المعبر خلال شهر نوفم لمدة 8 أيام، أي ما يعادل (26.6%) من أيام الفترة التي يغطيها التقرير.
- وخلال نفس الفترة، تم توريد 1510 شاحنات من من معبر رفح، تحتوي 530 شاحنة منها على محروقات، 980 شاحنة بضائع للقطاع الخاص.

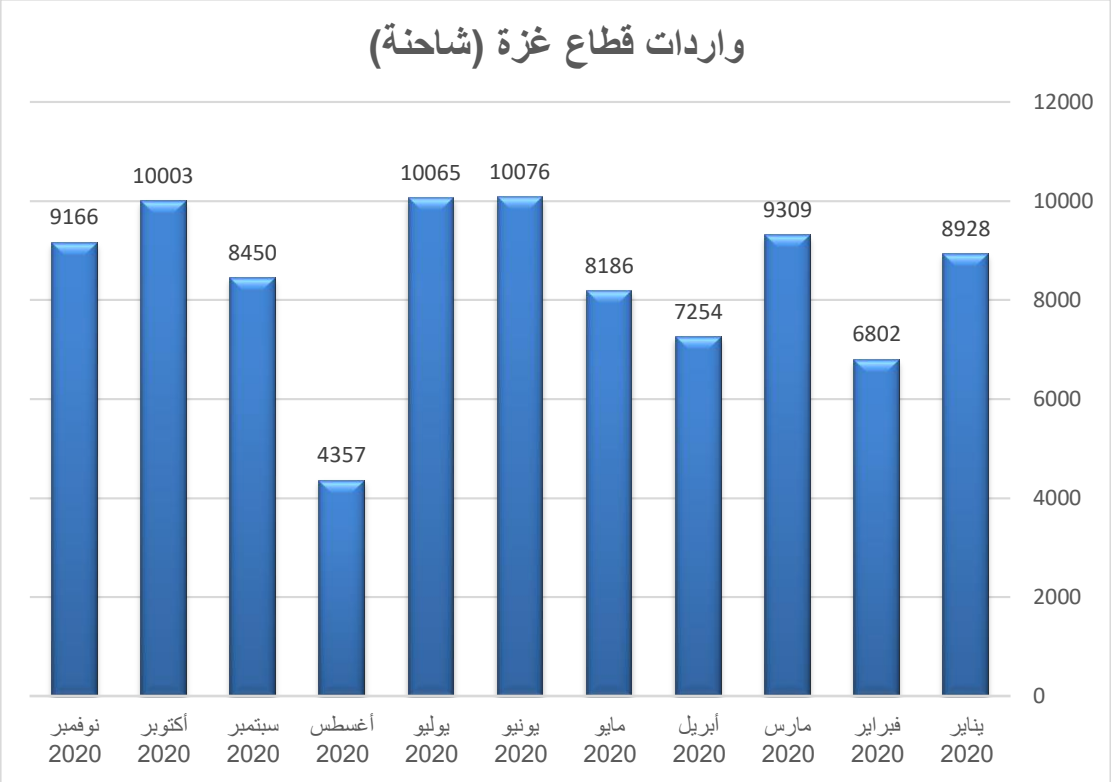

- **استمرار حظر صادرات قطاع غزة:** ما زالت سلطات الاحتلال تفرض حظراً على تصدير منتجات قطاع غزة، وفي استثناء محدود تسمح بتصدير كميات محدودة جداً من بعض السلع، معظمها يتم تصديرها إلى الضفة الغربية، والكميات القليلة الأخرى إلى اسرائيل وبعض دول العالم. وقد سمحت السلطات المحتلة خلال شهر نوفمبر بتصدير 259 شاحنة، منها 163 شاحنة إلى الضفة الغربية، و95 شاحنة إلى إسرائيل شاحنة واحدة للعالم الخارجي. وتحتوي الشاحنات المصدرة على منتجات زراعية، سمك، أثاث، جلود مواشي، خردة المنيوم، وملابس، وأثاث. وتعادل صادرات شهر نوفمبر 5.7% من حجم الصادرات الشهرية قبل فرض الحصار في يونيو 2007، والتي كانت تبلغ نحو 4500 شاحنة شهرياً.

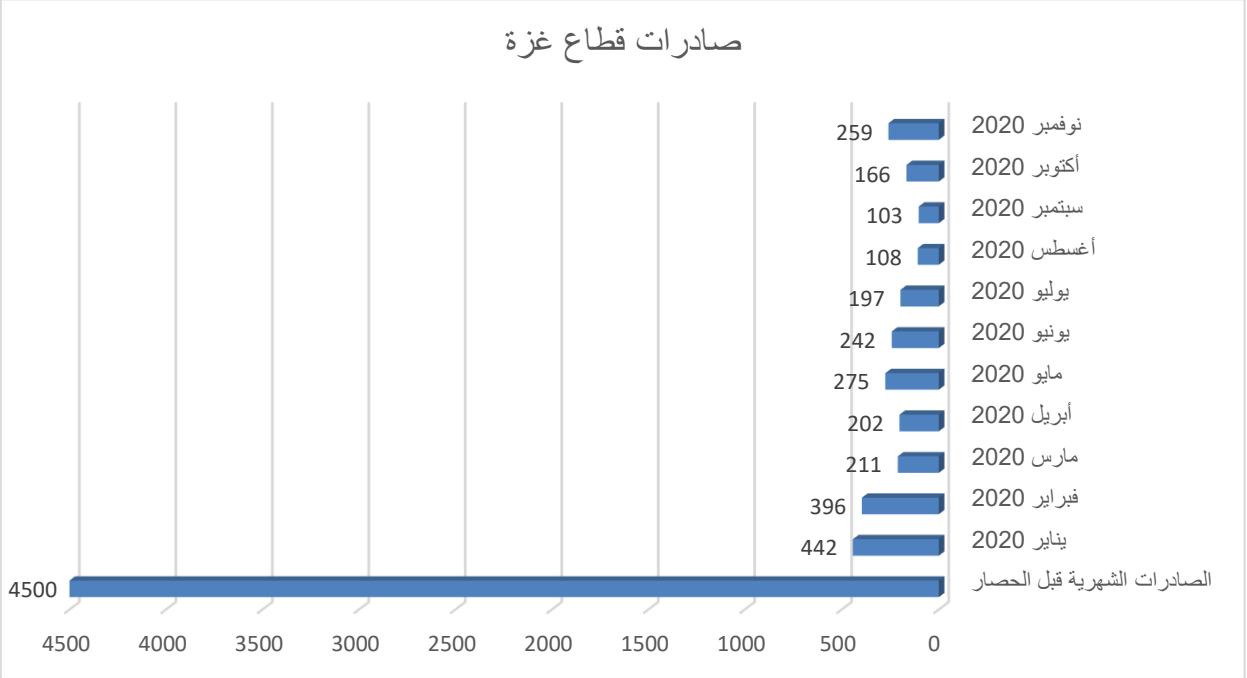

- ما زالت سلطات الاحتلال تفرض قيوداً مشددة على توريد السلع التي تصنفها على أنها "مواد مزدوجة الاستخدام"، وتضع السلطات الاسرائيلية رسمياً على قائمة المواد مزدوجة الاستخدام 62 صنفاً، تحتوي مئات السلع والمواد الأساسية. وتعتبر المواد المدرجة على قائمة المواد مزدوجة الاستخدام أساسية لحياة السكان، ويساهم فرض القيود على توريدها في تدهور أوضاع البنية التحتية، وتدهور الأوضاع الاقتصادية، والصحية، والتعليمية. ومن هذه المواد: معدات الاتصال، المضخات، مولدات الكهرباء الكبيرة، القضبان الحديدية، أنابيب الحديد بجميع أقطارها، أجهزة لحام المعادن، قضبان الصهر المستخدمة في اللحام، أنواع متعددة من الأخشاب، أجهزة UPS التي تحمي الأجهزة الكهربائية من الضرر عند انقطاع في التيار الكهربائي بشكل مفاجئ، أجهزة التصوير بالأشعة السينية، الرافعات والمعدات الثقيلة، والمصاعد الكهربائية، وأنواع من البطاريات، والعديد من أصناف الأسمدة.

- تتسم عملية تقديم الطلبات الخاصة بسكان قطاع غزة للحصول على السلع التي تصنفها سلطات الاحتلال على أنها "مواد مزدوجة الاستخدام" بالتعقيد والغموض. فعلى الشخص من سكان غزة أن يقدم طلباً إلى لجنة تنسيق دخول البضائع الفلسطينية التي تقوم بدورها بتمرير الطلب إلى مديرية التنسيق والارتباط الإسرائيلية في معبر إيريز، ويتم تصنيفها وإرسالها إلى الضابط الإسرائيلي المناسب للرقابة على السلعة. وعلى التاجر الفلسطيني إتمام الصفقة التجارية مع البائع أو الوسيط الإسرائيلي، وعليه تسديد ثمنها من أجل تقديم الطلب. وفي حال كان الرد إيجابياً يُسمَح حينها بتنسيق تفاصيل دخول البضاعة عبر معبر كرم أبو سالم، وقد أكد عدد من التجار والمقاولين للمركز الفلسطيني لحقوق الانسان تعقيد هذه العملية، حيث تعمد سلطات الاحتلال إلى تأخير الردود على الطلبات لأشهر، وفي حالات كثيرة تقوم سلطات الاحتلال المتمركزة في معبر كرم أبو سالم بإرجاع البضائع التي تمت الموافقة على دخولها. ويتسبب ذلك في خسائر فادحة للتجار الذين يتكلفون بتسديد مبالغ كبيرة لأرضية الميناء والمخازن، وللمقاولين المتعهدين على تسليم مشروعاتهم في مواعيد محددة.

- **الحركة على معبر رفح البري**

استمر خلال شهر نوفمبر اغلاق فتح معبر رفح الحدودي، وذلك ضمن حالة الطوارئ المعلنة في قطاع غزة للحد من انتشار فيروس كورونا. وقد عمل المعبر استثنائياً، لسفر وعودة الحالات الإنسانية لمدة 3 أيام فقط، تمكن خلالها 5859 مواطناً من مغادرة القطاع، فيما عاد إليه 127 مواطناً، وأرجعت السلطات المصري 356 مواطناً ومنعتهم من السفر دون توضيح الأسباب. وما زال آلاف المواطنين المسجلين للسفر بكشوفات وزارة الداخلية غير قادرين على السفر بحسب هيئة المعابر والحدود في غزة.

ويعاني المسافرون العائدين إلى قطاع غزة من إجراءات التفتيش التي تقوم بها السلطات المصرية، والتي تتسم بكونها طويلة ومتكررة وغير مبررة. وتتسب هذه الإجراءات في إطالة مدة رحلة العودة من القاهرة إلى معبر رفح لعدة أيام، يبيت فيها المسافرون في السيارات والاستراحات العامة، بعد أن كانت تستغرق أقل من 6 ساعات.

هذا المشروع بدعم من
الاتحاد الأوروبي

"تم اصدار هذه النشرة بدعم من الاتحاد الأوروبي. ان محتويات هذه النشرة هي من مسؤولية المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان ولا تعكس بأي شكل من الاشكال وجهة نظر الاتحاد الأوروبي."